علم الاجتماع القانوني

محمد الرضواني

الطبعة الرابعة
مزيدة ومنقحة
2023

<<سلسلة بدائل قانونية وسياسية>> 29

الفهرس

مقدمة 3

الفصل الأول: التعريف بعلم الاجتماع القانوني وبيان أهميته..... 7
الفرع الأول: مفهوم علم الاجتماع القانوني..... 7
الفقرة الأولى: اختلاف التعاريف..... 8
الفقرة الثانية: تعريف إجرائي لعلم الاجتماع القانوني..... 11
الفقرة الثالثة: المفهوم الضيق والمفهوم الواسع لعلم الاجتماع القانوني..... 11
الفرع الثاني: موضوع علم الاجتماع القانوني..... 12
الفرع الثالث: أهمية علم الاجتماع القانوني..... 14
الفقرة الأولى: أهمية علمية..... 15
الفقرة الثانية: أهمية عملية..... 15
أولا: المساهمة في جودة القانون..... 16
ثانيا: كلفة القانون..... 17
ثالثا: المساهمة في تمديد الزمن الواقعي للقانون..... 18

الفصل الثاني: علاقة علم الاجتماع القانوني بالعلوم الأخرى..... 21
الفرع الأول: جدلية القانوني والسوسيولوجي..... 21
الفقرة الأولى: علم الاجتماع القانوني وعلم الاجتماع العام..... 22
الفقرة الثانية: علم الاجتماع القانوني والقانون الوثوقي..... 24
الفرع الثاني: علاقة علم الاجتماع القانوني بالعلوم المساعدة للقانون..... 26
الفقرة الأولى: علاقة علم الاجتماع القانوني بفلسفة القانون..... 26
الفقرة الثانية: علاقة علم الاجتماع القانوني بتاريخ القانون..... 29
الفقرة الثالثة: علاقة علم الاجتماع القانوني بالقانون المقارن..... 30
الفرع الثالث: العلاقة بين علم الاجتماع القانوني وباقي العلوم الاجتماعية..... 32
الفقرة الأولى: علاقة علم الاجتماع القانوني بعلم الاجتماع الديني..... 32
الفقرة الثانية: علاقة علم الاجتماع القانوني بعلم الاجتماع السياسي..... 37
الفقرة الثالثة: علاقة علم الاجتماع القانوني بعلم النفس..... 39
الفقرة الرابعة: علاقة علم الاجتماع القانوني بعلم اجتماع الجريمة..... 41
الفقرة الخامسة: علاقة علم الاجتماع القانوني بالأنتروبولوجيا..... 43
الفقرة السادسة: العلاقة بين علم الاجتماع القانوني والاقتصاد السياسي..... 46
الفقرة السابعة: علاقة علم الاجتماع القانوني بالديموغرافيا..... 47

الفصل الثالث: الجذور الفكرية لنشأة علم الاجتماع القانوني.....53
الفرع الأول: الجذور الفكرية الكلاسيكية.....54
الفقرة الأولى: سقراط: المصدر الميتافيزيقي للقانون.....54
الفقرة الثانية: أرسطو: الحقيقة الحية للقانون والمحيط الاجتماعي.....56
الفقرة الثالثة: ابن خلدون: القانون ضابط اجتماعي.....57
الفرع الثاني: الجذور الفكرية الحديثة.....59
الفقرة الأولى: الاتجاه التطوري التاريخي: القانون نتاج التطور التاريخي.....59
الفقرة الثانية: مونتسكيو: نمذجة القانون.....60
الفقرة الثالثة: السير هنري مين: الدراسة التاريخية المقارنة للقانون.....62
الفقرة الرابعة : كارل ماركس: المادية التاريخية والقانون.....63

الفصل الرابع: تأخر نشأة علم الاجتماع القانوني.....67
الفرع الأول: علم الاجتماع القانوني بين علم الاجتماع والقانون.....67
الفرع الثاني: ظروف نشأة علم الاجتماع القانوني.....69

الفصل الخامس: تأسيس علم الاجتماع القانوني.....73
الفرع الأول: إميل دوركايم: القانون والتضامن الاجتماعي.....73
الفرع الثاني: ماكس فيبر.....77
الفرع الثالث: يوجين إيرليخ: أهمية القانون الحي.....82
الفرع الرابع: نيقولا تيماشيف.....83
الفرع الخامس: جورج جورفيتش.....86
الفرع السادس: رودلف فون اهرنج.....88
الفرع السابع: روسكو باوند.....90

الفصل السادس: علم الاجتماع القانوني في المغرب.....97
الفرع الأول: الخطابات القانونية في المغرب.....97
الفقرة الأولى: الخطاب الوضعي.....98
الفقرة الثانية: الخطاب الديني.....98
الفقرة الثالثة: الخطاب السوسيولوجي.....99
الفرع الثاني: سيرورة علم الاجتماع القانوني في المغرب.....101
الفقرة الأولى: السوسيولوجيا القانونية الاستعمارية: أهمية ظرفية.....101

الفقرة الثانية: السوسيولوجيا القانونية في عهد الاستقلال: ضعف الاهتمام.....102
الفرع الثالث: عوامل المكانة الهامشية لعلم الاجتماع القانوني في المغرب.....106
الفقرة الأولى: هامشية القانون في المجتمع المغربي.....106
الفقرة الثانية: الطابع المستقبلي للقانون.....106
الفقرة الثالثة: انتشار ثقافة قانونية وثوقية.....107
الفقرة الرابعة: غياب الاعتماد على دراسات سوسيولوجية في صناعة القوانين.....108
الفقرة الخامسة: التوجه الأكاديمي للباحثين المغاربة: "التصدير المعرفي".....110

الفصل السابع: العوامل المؤثرة في وضع القواعد القانونية.....113
الفرع الأول: العوامل الفاعلة في وضع القواعد القانونية.....113
الفقرة الأولى: العامل البشري.....113
الفقرة الثانية: البيئة الطبيعية.....115
الفقرة الثالثة: الوسط الاجتماعي.....116
الفقرة الرابعة: العامل الاقتصادي.....116
الفقرة الخامسة: العوامل السياسية.....117
الفرع الثاني: الاختلاف النظري حول دور العوامل المادية والاجتماعية في وضع القانون.....118
الفقرة الأولى: مذهب القانون الطبيعي.....118
الفقرة الثانية: مذهب الوضعية القانونية.....119
الفقرة الثالثة: المذهب السوسيولوجي.....120

الفصل الثامن: القانون والجماعات الاجتماعية.....123
الفرع الأول: خصائص ووظائف الجماعات الاجتماعية.....123
الفقرة الأولى: تعريف الجماعة الاجتماعية.....123
الفقرة الثانية: خصائص الجماعات.....124
الفقرة الثالثة: وظائف الجماعات الاجتماعية.....125
الفرع الثاني: تصنيف الجماعات الاجتماعية وعلاقتها بالقانون.....126
الفقرة الأولى: الجماعات الأولية والجماعات الثانوية.....126
الفقرة الثانية: الجماعات التلقائية والجماعات الطوعية.....127
الفقرة الثالثة: الجماعات الرسمية والجماعات غير الرسمية.....127
الفقرة الرابعة: الجماعات البسيطة والجماعات المركبة.....128
الفرع الثالث: الاختلاف النظري حول دور الجماعات الاجتماعية في وضع القانون.....129
الفقرة الأولى: مدرسة الواحدية القانونية: الدولة طرف وحيد في وضع القانون.....129

الفقرة الثانية: مدرسة التعددية القانونية: تعدد المنتجون.....130

الفصل التاسع: القانون والمعايير الاجتماعية.....133
الفرع الأول: العادات والتقاليد والقانون.....133
الفرع الثاني: العرف والقانون.....134
الفرع الثالث: الأخلاق والقانون.....135
الفرع الرابع: القانون والضبط الاجتماعي.....137

الفصل العاشر: التثاقف القانوني.....141
الفرع الأول: أسباب التثاقف القانوني.....141
الفرع الثاني: أنواع التثاقف القانوني.....143
الفرع الثالث: آثار التثاقف القانوني.....144
قائمة المصادر المراجع.....149
الفهـــرس.....155

يستند الانضباط والخضوع في المجتمع إلى مجموعة من المعايير والقيم الاجتماعية، بالإضافة إلى القواعد القانونية الإلزامية. وصفة الإلزام تعبر عن مؤسسات وأجهزة رسمية، تتولى الإنتاج والتسويق والتنفيذ والإرغام، كما تعبر عن وجود وعي مسبق، لدى الأفراد والجماعات، بأهمية القانون، وخطورة الخروج عنه، وهو ما يستتبع وجود إرادة الانضباط أو عدمه. إن الوعي بإلزامية القانون يشكل أساس الخضوع له، والمطالبة بتطبيقه، واللجوء إليه لحماية المصالح، مادية كانت أو معنوية.

لكن المساواة أمام القانون، وحمايته لمصالح جميع الأفراد، كصفة مفترضة في كل القوانين، وكشعار إيجابي ورنان مرتبط بالقانون في الدولة الحديثة، ليس بريئا، ولا يعبر عن ضمير الأمة، الأعلى والخالص؛ فصناعة القوانين، رغم الإعلان الواضح عن مكونات المنتج، لا تخضع لعملية ميكانيكية، باردة وجافة، بل هي عرضة لتأثير التوجهات الإيديولوجية والدينية، ولتأثير المصالح السياسية والاقتصادية، التي تتولى جماعات المصالح وقوى الضغط الرسمية وغير الرسمية، والأحزاب السياسية، الدفاع عنها، وتمريرها.

إن وراء كل عملية قانونية صيرورة خفية، مرافقة لصياغة النصوص وتركيبها، شكلا ومضمونا، تتمكن من تمرير حد أدنى من المصالح الطبقية والفئوية، والتخلص من الرقابة الدستورية. كما أن تنفيذ القوانين، والاحتكام إليها، لا يسلمان من التأثر والاختراق، سواء تعلق الأمر باستغلال التكييف، والسلطة التقديرية للقضاة، والتأثير عليهم؛ أو تعلق بخرق القانون، وتجاوزه، وتوظيفه لخدمة المصالح الخاصة.

ويواجهنا في المجتمع قلق صادم، وأمور ملحة؛ من قبيل: ليس هناك قانون في هذه الدولة، القانون دائما في خدمة "الكبار"، الحياد السلبي، استغلال النفوذ بما فيه النفوذ القضائي، امتلاك الأموال الطائلة تحكم في امتلاك القانون والعدالة!... يبدو أن هذه الانطباعات تعبر، بشكل كبير، عن البيئة المغربية، لكن، في جميع الأنظمة، ثمة مؤثرات على القانون، سواء في الصناعة أو التنفيذ، مع الاختلاف في الطبيعة والدرجة؛ فإن لم يتعلق الأمر بالتأثيرات والخروقات المباشرة، فإنه، تعلق بثقافة القضاة، أو بطرق إصدار الأحكام، أو بأخطاء القضاء، أو بالميز العنصري...

978-9920-9699-4-9

2020MO0464

70 dh

مطبعة المعارف الجديدة/الرباط 2023 - CTP